أوراق إستراتيجية

AEI *March, 2006*

War in Iraq Versus Containment

Steven J. Davis
University of Chicago Graduate School of Business
National Bureau of Economic Research
American Enterprise Institute

Kiven M. Murphy
University of Chicago Graduate School of Business
National Bureau of Economic Research

Robert H. Topel
University of Chicago Graduate School of Business
National Bureau of Economic Research

February 15, 2006

الحرب في العراق في مقابل الإحتواء

الطروحات: حرب العراق، سياسة الإحتواء، الكلفة الإقتصاديّة، الخسائر البشريّة.

تمّت صياغته لمؤتمر CEFISO حول " المدفع والمداهنة: الأسباب والنتائج الإقتصاديّة للصراع ".
(Guns and Butter: The Economic Causes and Consequences of Conflict) الذي عُقِدَ في مدينة ميونخ في ألمانيا بتاريخ 1 كانون الأوّل 2005. إنّ هذه الدراسة عبارة عن رؤية معدّلة لمقالة تحليليّة تمّ تداولها من قِبَل المؤلّفين قبل وقت قصير من غزو العراق في آذار 2003. كما أنّ المقالة السابقة التي كانت بعنوان " الحرب في العراق مقابل الإحتواء: وزن الكلفة ".
(War in Iraq VS Containment: Weighing The Costs). يمكن الحصول عليها على gsbwww.vchicago.edu/steven.davis/research

وللتعليقات العديدة القيّمة، نرغب، خصوصاً، بتقديم الشكر ومن دون ألقاب لـ Charles Himmelberg, Ricardo Caballero, Eric Rasmussen, Roberto Rigobon, Christopher Sims, Andy Torok

كما أننا نشكر المشاركين في الحلقة الدراسيّة في University of Chicago، NBER Working Group on the Economic of National Security، و CEFIFO Conference. ونشكر Chris Foote لمساعدته بتقديم المعلومات حول توظيف وإنتاج النفط العراقي ونشكر أيضاً Sophie Castro-Davis التي قدّمت المساعدة بالأبحاث.

الملخّص التنفيذي.

قبل غزو العراق في آذار 2003، واصلت الولايات المتّحدة، بريطانيا، وحلفاءهما سياسة الإحتواء التي أُقرَّت من قِبَل مجلس الأمن الدولي. وقد تضمّنت عناصر رئيسيّة وهي العقوبات الإقتصاديّة على العراق، مطلب نزع السلاح، التفتيش عن الأسلحة، مناطق حظر جوّي في شرق وجنوب العراق، منع الملاحة لفرض القيود التجاريّة.

وقد كانت سياسة الإحتواء المستمرّة الخيار الرئيسي للحرب ولتغيير النظام بالقوّة. وإننا نقوم بتحليل هذان الخياران السياسيان، الحرب والإحتواء، مع الإلتفات لثلاثة تسؤلات:

- في مصطلحات المصادر العسكريّة ونفقات المساعدة الإنسانيّة وإعادة الإعمار، هل الحرب هي أقل أم أكثر كلفة، بالنسبة للولايات المتّحدة، من سياسة الإحتواء المستمرّة؟
- بالمقارنة مع الحرب وتغيير النظام بالقوّة، هل كان يمكن لسياسة الإحتواء المستمرّة أن تنقذ الأرواح العراقيّة؟
- ماذا يحتمل أن تقدّم الحرب، التحسّن أم التدهور للحالة الإقتصاديّة العراقيّة؟

إننا نوجّه هذه التساؤلات، بشكل كبير، من منظور خارجي، وإنّ ذلك يعني أننا نفترض مقدّمة منطقيّة للتحليل على قاعدة المعلومات والحقائق التي كانت معروفة أو يمكن معرفتها بشكل معقول كما في أوائل 2003.

وإنّ هذا المنظور هو ذاك الذي يجابه صنّاع القرار المواجَهين بالسؤال عن " كيفيّة التعامل مع الدول المستبدّة والشريرة ومع الإرهابيين الذين يهددون ليس فقط شعوبهم، وإنما الشعوب الأخرى ". وبهذا الخصوص، فإنّ أحد أهدافنا هو إظهار كيف يمكن للمبادئ الإقتصاديّة الأساسيّة وللتقدّم الكمّي أن تشكّل تحليلات الأمن القومي وأن تشكّل الهواجس الإنسانيّة المتمثّلة بالدول الطاغية.

إننا نعتمد على تنوّع المعلومات التاريخيّة لتقدير الكلفة الإقتصاديّة للطاقة العسكريّة الأميركيّة- مواد رأسماليّة وعماليّة. ولتقدير كلفة التدخل في العراق، فإننا نضيف لاحقاً تقديراتنا التزوّد العسكري لسلسلة واسعة من السيناريوهات للحرب في العراق وللإحتلال ما بعد الحرب. ونقوم بتحليل (الى عوامل) الكلفة الإضافيّة للقيمة الإقتصاديّة للضحايا والمصابين التي تكبدها الموظفون العسكريون الأميركيون، الكلفة الطبية لمدى الحياة لعلاج الجروح التي عانى منها الجنود في العراق، ونفقات إعادة الإعمار.

لقد أثبت تغيير النظام بالقوّة بأنّه مشروع مكلف، فكما في كانون الثاني 2006، من المحتمل أن يظهر أنّ غزو العراق سيكشف في النهاية المدخل الذي ينطوي على الكلفة الحاليّة للولايات المتّحدة والتي تتسلسل من 410 الى 630 مليار دولار في العام 2003.

إنّ هذه الصور تعكس 2 بالمئة من معدّل الخصم السنوي، هي الكلفة الإقتصاديّة المقدّرة التي تنتزعها للموارد العسكريّة المنتشرة، في الحرب وفي الإحتلال ما بعد الحرب، كما هي قيمة خسائر الأرواح البشريّة والإصابات التي تكبدها الجنود الأميركيون والكلفة الطبيّة لعلاج الجنود المصابين مدى الحياة والنفقات الأميركيّة للمساعدات الإنسانيّة ولإعادة الإعمار ما بعد الحرب.

إنّ وجهات النظر لما قبل الغزو حول الخطّة المحتملة للتدخّل في العراق تتضمّن كلفة القيمة الحاليّة وتتسلسل من 100 الى 870 مليار دولار. وتأخذ المصادر العسكريّة المكرَّسَة للإحتلال لفترة ما بعد الحرب في حسابها أكثر من نصف الكلفة الإجماليّة. فيما عدا السينايوهات المتفائلة التي تصوّر إحتلالاً قصير الأمد، صراعاً صغيراً بفترة ما بعد الحرب وجهداً ناعماً لإعادة الإعمار.

يُنظر الى الكلفة العالميّة للتدخّل في العراق أحياناً كجدال مفروض بالقوّة ضد قرار الإطاحة بالنظام الحاكم بواسطة القوّة وتعيين نظام جديد. إنّ هذا الجدال ضعيف لأنّه يتجاهل كلفة ردّات الفعل البديلة للأمن القومي وللهواجس الإنسانيّة التي تمثّلت بالنظام العراقي ما قبل الحرب.

لقد تطلّبت سياسة الإحتواء الإرتباط والعمل المستمر للقوّة العسكريّة الأميركيّة الفعالة في جنوب تركيا، الشرق الأوسط، والخليج الفارسي. وقد كرّست الولايات المـّحدة، بشكل قاس، 2800 فرقة جنود، 30 مركب بحري، 200 طائرة حربيّة عسكريّة وتجهيزات أخرى لجهود سياسة الإحتواء العراقيّة التي سبقت الوضع المستفحل قبل الحرب، وإننا نقدّر الكلفة

الإقتصاديّة للموارد العسكريّة بحوالي 14.5 مليار دولار في السنة، وهذا على قاعدة تقديرنا للفترة المحتملة لبقاء النظام الخطر في العراق وغياب التدخل الخارجي وتتم ترجمة هذا السيل السنوي في القيمة الحاليّة المتوقّعة بحوالي 300 مليار دولار. ومن هنا، فإنّ سياسة الإحتواء كانت أيضاً خياراً مكلفاً للولايات المتّحدة حتّى مع الإفتراض الإيجابي من أنّها قد تكون فعالة في إستكمال الأهداف الأمنيّة القوميّة.

لقد عبّر المؤيّدون لتغيير النظام بالقوّة في العراق، عن هواجس متعددة حول سياسة الإحتواء لما قبل الحرب، وشدد بعضهم على تآكل الدعم السياسي لهذه السياسة، الأمر الذي هدد بإضعاف فعاليتها وبالإفضاء الى صراع أكثر كلفة بكثير مع العراق في المستقبل. كما شدّد آخرون على صعوبة فرض الإذعان على العراق وذلك بعمليّة تفتيش صارمة عن الأسلحة ومن ثمّ نزعه، والتي كانت تُعتبر عنصراً حاسماً في سياسة الإحتواء. وقام البعض بالتشديد على التعاون العراقي مع المجموعات الإرهابيّة الدوليّة. ولتقييم هذه الهواجس، فإننا نصوغ الإحتمال بأنّ سياسة الإحتواء الفعالة قد تتطلّب تعاظم التهديدات المكلفة وقد تؤدّي الى حرب محدودة أو الى حرب كاملة ضد العراق لتغيير النظام في تاريخ لاحق. كما أننا ندرس أيضاً الإحتمال من أنّ بقاء النظام العراقي المعادي يرفع من إمكانيّة هجمة إرهابيّة كبرى على الولايات المتّحدة، وإننا نستخرج تحليلنا التجريبي (المبني على الملاحظة والإختبار) لتقييم الكلفة المحتملة لهذه الحوادث الطارئة في ظل سياسة الإحتواء، إلاّ أنّ الإمكانيات لذلك يصعب تقديرها بثقة.

ونحن نظهر بأنّ أيّة واحدة من هذه الحوادث الطارئة يمكن أن ترفع بشكل حاد الكلفة المتوقّعة لسياسة الإحتواء. كما أننا نطوّر تحليلاً متكاملاً يمسك، في وقت واحد، بإحتمالات ممكنة ومتعددة في ظل سياسة الإحتواء. وتركّز السياسة المتكاملة على ثلاث سيناريوهات مُختارة تُمسك بسلسلة من وجهات النظر حول الأرجحيّة والكلفة للحوادث الطارئة.

إنّ تحليل الإحتمالات في مجالات التحليل يقدّم قيمة الكلفة لسياسة الإحتواء في سلسلة من 350 الى 700 مليار دولار. إنّ هذه المبالغ الماليّة الكبيرة هي في ملعب الكرة نفسه للكلفة المحتملة للتدخّل في العراق التي يُنظر إليها من وجهة نظر الفرصة المؤاتية لأوائل العام 2006، وبذلك وحتّى مع فائدة إدراك طبيعة الحادث المُفرض بشكل متأخّر، فإنّه من الصعب تقدير ما إذا كانت سياسة التدخّل في العراق هي أكثر كلفة من سياسة الإحتواء.

كما نأخذ بعين الإعتبار العواقب للحرب في مقابل خيار الإحتواء من ناحيتين أخريَين: الرفاهية الإقتصاديّة للعراقيين والخسائر البشريّة العراقيّة.

وعلى قاعدة تحليلنا، فإننا نستنتج بأن الحرب ستؤدّي الى تقدّم كبير في الرفاهيّة الإقتصاديّة لأغلب العراقيين والمتّصلة بتوقعاتهم في ظل سياسة الإحتواء. إنّ هذا الإستنتاج يعقب بعض الملاحظات الأساسيّة. أولاً، لقد كان الإقتصاد العراقي في ظرف فظيع قبل الحرب وظل في حالة مزرية في ظل سياسة الإحتواء. ثانياً، لقد كان نظام صدام حسين فاشلاً إقتصادياً لجهة الحصص الهائلة حيث يعرض الدليل المتوفّر الى أنّ المدخول الحقيقي لكل فرد قد سقط، وبشكل قاس، حوالي 75 بالمئة تنيجةً لسوء حكم صدام. بالإضافة الى ذلك، فقد تمّ تحويل الكثير من الإنتاج العراقي المتضائل الى الجيش الذي أصبح أكبر من المعتاد، والى أجهزة الإرهاب والقمع والتمجيد القاسي لصدام. ثالثاً، إزالة العقوبات، توسيع الصادرات النفطيّة، المساعدات الكبيرة لإعادة الإعمار وكذلك إعادة دمج الإقتصاد العراقي في العالم الإقتصادي، مما يؤمّن أساساً قوياً للمكاسب الإقتصاديّة- حتّى في مجتمع لديه ضعف مؤسساتي خطير. وإذا قام العراقيون بتعويض، ولو نصف الخسائر الإقتصاديّة التي عانوا منها تحت حكم صدام حسين، فإنّهم سيكونوا بحال أفضل بالمصطلحات الماديّة نتيجة لتغيير النظام بالقوّة.

ولم يكن الفشل الإقتصادي لنظام صدام حسين جريمته الكبرى. لقد جلب النظام التعذيب، القمع، العزل، والموت لأعداد ضخمة من العراقيين ولآخرين. إننا نراجع بعض الأدلّة بهذا الخصوص ونعمل بشدّة على ذلك بواسطة آخرين، وقال الجميع بأنّ النظام قتل أو تسبب بالموت لأكثر من 500000 عراقي.

وفي ظل سياسة الإحتواء بعد حرب الخليج عام 1991، فإنّ التقدير المعقول هو أنّ 200000 عراقي على القل قد ماتوا قبل الأوان على أيدي النظام أو كنتيجة مباشرة لسياسته، ويشمل ذلك رفض النظام الإذعان لقرارات مجلس الأمن الدولي والقيام بتحويل عائدات النفط وثروات أخرى للقصور وللنصب التذكاريّة. وبما أنّ سياسة الإحتواء بقيت مؤثّرة، فإنّ السجل التاريخي يعرض الى أنّ موت العراقيين قبل الأوان إستمرّ الى ما لا نهاية بمعدّل 10000 الى 30000 شخص في السنةز وهناك طبعاً، مقدار كبير من الغموض حول عدد العراقيين المتوفين قبل الأوان سواء في ظل الحرب أم في ظل سياسة الإحتواء ما قبل الحرب.

وربما يكون السبب الأقوى للتساؤل حول هذا التقييم هو الإحتمال بأنّ عراق ما بعد الحرب يمكن أن يؤول الى حرب أهليّة واسعة وممتدّة. إنّ هذا الإحتمال غير وارد. أمّا ما يمكن البحث فيه في ضوء الدليل، فهو أنّ البديل الرئيسي للحرب يحتوي على فقدان أقل للأرواح البشريّة العراقيّة.

أمّا السؤال حول كيفيّة التعامل مع " الدول الطاغية والشريرة والإرهابيين الذين يهددون ليس فقط شعوبهم، وإنّما الشعوب الأخرى "، فهو أمر صعب وعميق جداً. إنّ الرهانَين، الإنساني والإقتصادي، هائلان، إذ أنّ الخيارات السياسيّة معقّدة ومشحونة بالغموض، كما أنّ صنع القرار يتطلّب سلسلة رهيبة من زاد الموارد والمعلومات والتحليل. وحتّى الآن، وبدقّة، وبسبب أنّ الرهانات عالية للغاية ولأنّ القرارات صعبة جداً، فإنّه من الحيوي تقييم البدائل لزاد المعلومات بشكل ترتيبي لصنع القرار، ولتشكيل السياسة الأمنيّة القوميّة.

إنّ دراستنا عبارة عن مجهود لوضع مقاربة نظاميّة للتقييم للسياستين الرئيسيتين على الطاولة قبل حرب العراق.

Research Services Group
ResearchServics.Group@gmail.com